

ردود الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) على الخارزنجي (ت ٣٤٨ هـ)  
دراسة في ضوء النقد المعجمي ومنهج التخطئة والتغليط

Al-Azhari's (٣٧٠ AH) responses to Al-Kharzanji (٣٤٨ AH)

*A study in the light of lexical criticism and the method of error and misrepresentation*

م.م. كرار رحيم حبيب راهي

Karar Rahim Habib

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الإعلام

Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Media

[karar.raheem.h@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:karar.raheem.h@uomustansiriyah.edu.iq)

#### الملخص:

يسهم نقد المعجمات وتحليلها في الوقوف على مواضع القوة والضعف فيها، وتكمن أهمية هذا النقد في محاولة تطوير اللغة وتنقيتها من شوائب الأخطاء والأغلاط وإثراء رصيدها المفرداتي وتوسعة دلالاتها، ويسهم كذلك في تحسين المعجمات القائمة عن طريق كشف أوجه القصور والوقوف عليها لمحاولة تحسينها وتطويرها، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى العمل على وضع أسس نظرية وعلمية لولادة معجمات جديدة ذات جودة عالية. وهذه العملية برمتها يجب أن تكون مبنية على أسس وقواعد علمية وموضوعية بعيداً عن التعصب العلمي والذاتي، الذي يجده القارئ لبعض مقدمات المعجمات في منهج التخطئة والتغليط. لقد حاولت في هذا البحث الوقوف على منهج الأزهري في تخطئة الخارزنجي عن طريق كتابه (تكلمة العين)، حتى وجده كثيرون غير موضوعي في نقده وهجومه العنيف وغير المبرر. لذلك تناولت النقد المعجمي ومنهج التخطئة والتغليط بشيء من التعريف، ثم عرّجت على بيان هذا المنهج في نقد الأزهري للخارزنجي والردود التي أثارها رده العنيف. وقد خرجت الدراسة بأن الأزهري كان متحاملاً وغير موضوعي في مواضع كثيرة، وهذا ما ستبيته التفاصيل.

الكلمات المفتاحية: الخارزنجي، الأزهري، النقد المعجمي، منهج التخطئة والتغليط، معجم العين.

## Abstract

Criticism and analysis of dictionaries contribute to identifying their strengths and weaknesses. The importance of this criticism lies in trying to develop the language, purify it from the impurities of errors and mistakes, enrich its vocabulary, and expand its meanings. It also contributes to improving existing dictionaries by revealing shortcomings and identifying them in an attempt to improve and develop them, which ultimately leads to working on establishing theoretical and scientific foundations for the birth of new dictionaries of high quality. This entire process must be built on scientific and objective foundations and rules, far from scientific and subjective fanaticism, which the reader of some dictionaries' introductions finds in the method of error and misleading. In this research, I tried to identify Al-Azhari's approach to finding fault with Al-Kharzanji through his book (Takmilat Al-Ayn), until many found him to be non-objective in his criticism and violent and unjustified attack. Therefore, I addressed lexical criticism and the approach of finding fault and misleading with some definition, then I went on to explain this approach in Al-Azhari's criticism of Al-Kharzanji and the responses that his violent response provoked. The study concluded that Al-Azhari was biased and non-objective in many places, and this is what the details will show.

Keywords: Al-Kharzanji, Al-Azhari, lexical criticism, method of error and misstatement, Al-Ain dictionary

## مقدمة:

يمثل المعجم حلقةً رئيسةً في منظومة اللُّغة؛ كونه الحافظ لرصيد مفرداتها، والمفسّر لألفاظها، والحافظ لما تكلمت به الأمة. ويُعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أوّل من خطّ معالم الحركة المعجميّة العربيّة القديمة، وذلك أننّذ جمع في كتابه معجم العين ما وصل إليه من كلام العرب في مشاربهم المتباينة، وفي لهجاتهم المتعدّدة. ولمّا شرّع بهذه الحركة سارع اللغويون العرب بشتّى الوسائل للسّير على خطّاه، والنّسج على منواله، والنّحو على طريقه، فزادوا على ما ابتكره كلّ جديدٍ بالاستحداث، والاستدراك، واستمرّت تلك الحركة حتّى القرن الرّابع الهجريّ، عصر ازدهار حركة التّأليف والكتابة؛ إذ بلغ المعجم أعلى درجات الرّقي. وبرز في هذا العصر معجميون أكملوا ما فات السّابقين، ونهجو في سبيل تطوير هذه الحركة ورعايتها، فوُلدت معجمات جديدة في حركة لغوية مستمرة تستدرِك على المعجمات السابقة، وتنقدها في صور عدّة، فمنها ما يحوم حول منهجيّة البناء المعجمي، ومنها ما يضع يد النقد على الألفاظ فيشير إلى المحرّف منها ويُعوّم المعوجّ منها، وأخرى وقفت على الجانب الدلاليّ منها، وكلّ ذلك فيما سُمّي بحركة النقد المعجمي. لقد حاول هذا البحث إضاءة هذه المفردة العلميّة في صناعة المعجم القديم، من

حيث بيان حقيقتها وعلاقتها بمنهج التخطئة والتغليب، وكان ذلك واضحاً لدى الأزهرى في معجمه تهذيب اللغة، فأثبت في مقدّمته نقداً وتخطئةً بحقٍ عددٍ من العلماء، ومنهم الخارزنجي وكتابه تكملة العين. كان منهج التخطئة والتغليب الذي اتّبعه الأزهرى مُتَكِنًا على عددٍ من الدلائل والعلل، حاول البحث ببيانها والتثبت منها والوقوف عليها بمنهج موضوعي.

### النقد المعجمي

يقول ابن منظور (ت ٧١١هـ): "النقد والتتقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزائف منها ... ونقده إياها نقداً فانقدها أي قبضها ... النقد: تمييزُ الدراهم، وإعطاؤها إنساناً ... وناقدت إنساناً، أي ناقشته في الأمر ... ونقد الشيء ينقده نقداً؛ إذا نقره بإصبعه كما تُنقر الجوزة ... ونقد الرجل الشيء بنظره: اختلس النظر نحوه .. وقال: إن نقدت الناس نقدوك، معنى نقدتهم أي عبّتهم". (ابن منظور، ٢٠٠٩، صفحة ٤٢٦/٣).

تظهر من هذه المادة المعجمية دلالات عدّة:

- التمييز بين الصالح والفاقد من الدراهم وغيرها.
- تنقية الدراهم من الزائف وجعلها صالحةً للاستعمال والتداول، وهذا ينطبق على غيرها.
- المناقشة في الشؤون والأمور المختلفة.
- اختبار الأشياء عن طريق الحواس لمعرفة جودتها.
- النظر في الأشياء خلسةً.
- تعيب الآخرين. (هدنة، ٢٠١٥، الصفحات ٥٦-٥٧).

ونلاحظ أنّ مجمل القول يدور حول المال والعملة النقدية، "ولكنّ التطوّر الدلالي من المادي المحسوس إلى المعنوي المجرد حول الدلالة الحقيقية للنقد إلى دلالة مجازية، وأدخلها حقل الدراسات الأدبية واللغوية ...". (هدنة، ٢٠١٥، صفحة ٥٧). ويمكن القول إنّ النقد في هذه الحالة يدور حول تصحيح الخطأ أو هو عملية مراجعة شاملة للنصوص بدافع تقويمها وتقييمها، وهذا الأمر يتطبّق على حقيقة النقد المعجمي الذي يتمثّل في جعل المادة اللغوية تحت مجهر النقد والاستدراك، ويشمل ذلك كلّ ما يتعلّق بالمعجم من ضبط العبارة أو نقد المادة لغويّاً ودلاليّاً، أو نقد منهج المعجم، فضلاً عن الاستدراك والتجديد.

كان الهدف الرئيس من ظهور المعجمات فهّم القرآن الكريم، وحراسة اللغة العربية نفسها من اقتحام الدخيل، فضلاً عن صيانة الثروة اللغوية العربية من الضياع؛ لأنّ حصر الأمر بالعلماء لا يجدي نفعاً بعد موتهم، لذلك؛ دُوّنت

المعجمات؛ خشية ضياع موادِّ اللُّغة، ولأجل التَّنبيه على فصيحها، وغير ذلك. (عطار، ١٩٦٧، صفحة ٥٤). فظهر ذلك التَّأليف لحفظ اللُّغة، وبدأ متتوِّعاً ومُختلطاً ومتداخلاً، لا خطَّة معيَّنة له، ولا تخصُّص بعينه. (ياسين، ٢٠١٣، صفحة ١٠٣). وبعد دخول مرحلة التَّأليف النِّظاميِّ شعر الخليل بضرورة وضع معجم يقوم على نظام ومنهج واستراتيجية، فبسبب "كثرة أَلْفاظ العربيَّة ومفرداتها لم يستطع أحد من العلماء استقصاءها وتتبعها بدقة، وقد كان للخليل فضل السبق في محاولة استقصائها بطريقة رياضية عن طريق جمع الحروف الهجائية في دوائر أو مثلثات وتقليبها على وجهها المختلفة، فحصل له من ذلك أكثر من اثني عشر مليوناً من الأبنية بين مستعمل ومهجور ومهمل لا معنى له". (الحركاني، ٢٠١٠، صفحة ١٢). لتحمل كلَّ اللُّغة، فبذل سعيًا لإنشاء مدوَّنة كُبرى تضمُّ كلام العرب، وتحفظه من الضَّياع. (خليل، ١٩٩٧، صفحة ١٢٨). ويظهر هذا في قول تلميذه اللَّيْث (ت ١٨٠هـ): "كنتُ أصيرُ إلى الخليل بن أحمد فقال لي يوماً: لو أنَّ إنساناً قصد وألَّف حروف أ ب ت ث على ما أمثله؛ لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب، وتهيَّأ له أصل لا يخرج منه شيء البتَّة". (الحموي، ١٩٩٣، صفحة ٢٢٥٧/٥). وفعلاً، صنع الخليل العين، على أسس نظامٍ حقيقيٍّ، حاز به أكثر اللُّغة. واعتمد على ما حفظه وسمعها، وما شكَّ فيه يسأل عنه ثمَّ يحكم، يقول اللَّيْث: "رجعتُ من الحجِّ وصرْتُ إليه فإذا هو قد ألَّف الحروف كلَّها على ما هي في الكتاب، وكان يملي عليَّ ما يحفظ، وما شكَّ فيه يقول لي سلَّ عنه، فإذا صحَّ؛ فأثبتته". (الحموي، ١٩٩٣، صفحة ٢٢٥٧/٥). فالمادَّة التي جمعها الخليل في معجمه صحيحة من جهة مصادرها، فهذا الكسائيُّ (ت ١٨٩هـ) يسألُ الخليل: "من أين أخذتَ علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة". (الفقطي، ١٩٨٢، صفحة ٢٥٨/٢). وما إن انتهى الخليل من العين حتَّى أخذ أئمَّةً يؤلِّفون المعجمات العامَّة والخاصَّة، والمطوَّلة والمختصرة، فظهر نشاطٌ معجميٌّ عظيم منذ الفراهيدي حتَّى أواخر المئة الرَّابعة للهجرة. (عطار، ١٩٦٧، صفحة ٩١). ظهرت تلك المعجمات معتمدةً على بعضها الآخر، فاللاحق يأخذ من السابق في سلسلةٍ واحدةٍ، ولا يقتصر ذلك على الأخذ الأصمِّ من دون بروز شخصيَّة المعجمي الجديد، بل شملت النقل والاستدراك والتحقيق والنقد والتكميل والزيادة. ولو نظرنا في المعجمات اللاحقة للعين وقعت يدنا على هذا التجديد المستمرِّ، فهذا الأزهرِيُّ ينقل من العين، ويعدُّه مصدرًا من مصادره، ثمَّ أضاف كثيراً، "فإنَّ الناظر في مقدِّمة الكتاب سيتبيَّن له أنَّ الأزهرِيَّ في معجمه هذا قد أحاط ما استطاع باللُّغة جمعًا ووضعًا" (مرداوي، ٢٠١٠، صفحة ٢٩٣)؛ إذ إنه يذكر في مقدِّمته أنَّه أسرَّ سنةً، فوقع عند الأعراب من تميم وأسد وهوازن، فاستفاد "من مخاطباتهم، ومحاورة بعضهم بعضًا ألفاظًا جمَّةً ونوادِر كثيرةً". (الأزهرِيَّ، ٢٠٠١، صفحة ٨/١). وهذه الشُّواهد تبعد نظريَّة التقليد في المعجم العربيِّ، وتجعلها خاصَّةً في جزءٍ من دون آخر، أو في نسبةٍ معيَّنة.

يمكن أن نقول إنَّ النقد المعجميَّ يتمثَّل في تتبُّع المعجميين المعاجم السابقة لكهم بتكميل ما نقص منها، أو بإلحاق الجديد من معانٍ أو صيغ، أو تصويب الأخطاء المعجميَّة. لكن لم تخضع هذه الانتقادات لضوابط معيَّنة،

لأنّها إمّا أن تكون موادّ فانتت جامعها مثلما يظهر في بعض الاستدراكات، أو تكون موادّ لا يعتدّ بها في عملية التدوين كالتنقولات التي تأتي من المولدين، أو قد تكون موادّ فاقدةً لشروط صحّة المعجمي، فكان النقد على صورٍ متعدّدة، منها:

- نقد الألفاظ أو المعاني أو كليهما.
- نقد ترتيب المواد ونقلها في المعجم.
- تصويب الأخطاء الواردة ضمن المواد.
- الاستدراك على طريقة ترتيب المعجم ومنهجه.
- التنبيه على اختلالات الترتيب ومشكلات الأصول.
- إعادة الترتيب على وفق أنظمة تراعي المستعمل.

### منهج التخطئة والتغليط

تقدّم القول إنّ الانعطافة الحقيقية للمعجمات شهدها القرن الثاني سنة حينما ألف الخليل معجم العين، وتوالت بعده همّة العلماء لوضع المعجمات ونقدها، فكان العين أوّلها غير خالٍ من المآخذ والانتقادات، فتناولوه من جانب النقد والاختصار والاستدراك، حتى إنّ الخليل نفسه أخذ دور الناقد في كتابه (فائت العين) حين ركّز على نقد الصيغ الرباعيّة والخماسيّة، والأصيل والدخيل منها. وتتابع النقاد، فاتّهم السيوطي (ت ٩١١هـ) الخليل بالتصحيح. (السيوطي، ١٩٩٨، صفحة ٣٢٨/٢). وهذا بطبيعة الحال يجرّنا إلى منهج التخطئة والتغليط الذي كان لازماً للمعجميين في أعمالهم، إذ يشمل ذلك كلّ ما فيه اختلاف والتنبيه على ما وقع فيه السابق من غلط أو خطأ أو أوهام أو تصحيح أو تحريف، فضلاً عن السعي في الوقت نفسه نحو إثبات الفصح، وبمرور سريع على سير تغليطات وتخطئات من لحق لمن سبق يتبيّن لنا أهميّة هذا المنهج في تهذيب اللغة وصلها وتنقيتها وإيصالها إلى الأجيال لأفضل شكلٍ ممكنٍ خالٍ من الشوائب". (الشهرستاني، ٢٠٠٦، صفحة ٩٨).

والسؤال المهم: هل منهج التخطئة والتغليط جزءٌ من النقد المعجمي؟ الجواب هو أنّ القارئ لنصوص المعجميين في مقدّماتهم المعجمية أو مقولات بعض اللغويين حول معجماتٍ بعينها يرى أنّ التخطئة والتغليط لمن سبقهم قوامها النقد اللاذع للمعجمات السابقة لهم، وأظنّ أنّ هذا يأتي في سياق الترويج للمعجم الجديد الذي

يصنعه الناقد، فليس من صانع إلا وله غاية تخالف الغاية السابقة التي بُني عليها المعجم السابق، فيكون سبيله في ذلك اللغة الحادّة في تخطئة تلك المعجمات وأصحابها وتغليطهم في مواضع كثيرة، أو بسبب المنهجية القائمة عليها. وسأورد هنا جملة من النصوص التي نلمس فيها بوضوح هذا المنهج، ومن ذلك ما لحق كتاب العين وصاحبه الخليل من نحو الاستدراك أو الخلل في المنهجية والترتيب أو الاعتراض على تفرده بذكر كلمات لم تُسمع عندهم أو بسبب إهماله بعض الأبنية التي كانت مستعملة بسبب عدم استيفائه الصيغ الواردة في الكلام، فضلاً عن بعض الإشارات إلى عددٍ من الأخطاء الصرفية والتصحيح والتحريف الموجود في العين، ومن هؤلاء ابنُ جنّي (ت ٣٩٢هـ) في قوله: "وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلاً عن نفسه، ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله. وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أوماً إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يله بنفسه، ولا قرره، ولا حرره. ويدلُّ على أنه قد كان نحا نحوه أنني أجد فيه معاني غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة. وذاكرتُ به يوماً أبا عليٍّ - رحمه الله - فرأيتُه منكرًا له. فقلت له: إنَّ تصنيفه منساقٌ متوجه، وليس فيه التعسف الذي في كتاب الجمهرة، فقال: الآن إذا صنَّف إنسانٌ لغةً بالتركية تصنيفاً جيداً أيؤخذ به في العربية!، أو كلاماً هذا نحوه". (ابن جنّي، ٢٠١٢، صفحة ٣/٢٩١). كذلك نقد العين الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في مختصره وغيرهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ، فهذا ابن دريد خطَّاه الأزهرِيُّ حين قال: "ومِمَّن أَلَفَ في عصرنا الكتَبَ فوسَمَ بافتعال العَرَبِيَّةِ وتوليد الألفاظ التي لَيْسَ لها أصول، وإدخال ما لَيْسَ من كَلَامِ العَرَبِ في كَلَامِهِم أَبُو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دُرَيْد الأَزْدِيّ: صاحب كتاب (الجمهرة)، وكتاب (اشتقاق الأسماء)، وكتاب (الملاحن). وحضرته في داره ببغداد غير مرّة، فرأيتُه يروي عن أبي حاتم، والرياشي، وعبد الرحمن ابن أخي الأضمعي، فسألته إبراهيم بن مُحَمَّد بن عَرَفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به، ولم يوثقه في روايته ودخلت يوماً عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمرُّ لسائنه على الكلام، من غلبت السكر عليه. وتصفحتُ كتاب (الجمهرة) له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حُرُوفٍ كثيرةٍ أزالها عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرةً أنكرتها ولم أعرف مخارجها، فأثبتتها من كتابي في مواقعها منه، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه. فإن صحَّت لبعض الأئمة اعتمدت، وإن لم تُوجد لغيره وُفِّت. والله الميسر لما يرضاه وما يشاء". (الأزهرِيُّ، ٢٠٠١، صفحة ١/٢٧). وكذلك فعل ابن جنّي في جمهرة ابن دريد (ت ٣٢١هـ) فقال فيه: "وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه، لبعده عن معرفة هذا الأمر. ولما كتبتُه وقعت في متونه وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحبيبت من كثرته. ثم إنَّه لما طال عليّ أومات إلى بعضه وأضربت البتة عن بعضه. وكان أبو علي يقول: لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي: يا أبا علي: لا تقرأ هذا الموضوع عليّ فأنت أعلم به مني" (ابن جنّي، ٢٠١٢، صفحة ٣/٢٩١)، فضلاً عن ذلك فإنَّ "ظاهرتي التصحيف والتحريف قد انتشرت بصورة واضحة وفي جميع الأجزاء، حيث كانت ظاهرة التحريف أكثر انتشاراً من

ظاهرة التصحيف، وذلك حيث ورد التحريف في واحد وخمسين موضعاً، بينما ورد التصحيف في ستة وعشرين موضعاً متفرقاً". (مجيد، ٢٠٢٢، صفحة ٧٧). وخطاً الأزهرى قطرباً محمّداً بن المستنير (ت بعد ٢١٤هـ) صاحب (معاني القرآن) و(العلل في النحو) و(الاشتقاق) و(المصنف الغريب في اللغة)، وقال في بعض آرائه: "ومن نظراء اللّيث: مُحَمّد بن المستنير المَعْرُوف بقطرب: وَكَانَ مَثَمّاً فِي رَأْيِهِ وَرِوَايَتِهِ عَنِ الْعَرَبِ. أَخْبَرَنِي أَبُو الْفَضْلِ الْمُنْذِرِيُّ أَنَّهُ حَضَرَ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى، فَجَرَى فِي مَجْلِسِهِ ذَكَرَ قَطْرِبَ، فَهَجَّنَهُ وَلَمْ يَعْبَأْ بِهِ. وَرَوَى أَبُو عُمَرَ فِي كِتَابِ (الْيَاقُوتَةَ) نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: وَقَالَ قَطْرِبَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مثل الذّميم على فُرم اليعامير

زعم قطرب أن اليعامير وأجدها يعمور: ضرب من الشجر. وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: هَذَا بَاطِلٌ سَمِعْتُ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ يَقُولُ: اليعامير: الجداء، وأجدها يعمور. وَكَانَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَاجِ يَهْجُنَ مِنْ مَذَاهِبِهِ فِي النَّحْوِ أَشْيَاءَ نَسَبَهُ إِلَى الْخَطِّاءِ فِيهَا". (الأزهرى، ٢٠٠١، صفحة ٢٦/١).

ووجدنا ابن منظور ينفذ مصدرين من مصادره وهما التهذيب والمحكم، فيقول: "ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمّداً بن أحمد الأزهرى، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده الأندلسي، رحمهما الله، وهما من أمّهات كتب اللغة على التحقيق، وما عداهما بالنسبة إليهما ثنيات للطريق. غير أن كلاً منهما مطلب عسر المهلك، ومنهل وعر المسلك، وكان واضعه شرع للناس مورداً عذباً وجلاهم عنه، وارتاد لهم مرعى مربعا ومنعهم منه، قد أحرر وقدم، وقصد أن يعرب فأعجم. فرّق الذهن بين الثنائي والمضاعف والمقلوب، وبدّد الفكر باللغيف والمعتلّ والرباعي والخماسي فضاع المطلوب، فأهمل الناس أمرهما، وانصرفوا عنهما، وكادت البلاد لعدم الإقبال عليهما أن تخلو منهما، وليس لذلك سبب إلا سوء الترتيب، وتخليط التفصيل والتبويب". (ابن منظور، ٢٠٠٩، صفحة ٧/١).

ولو تتبّعنا هذا المنهج لوجدناه كثيراً، فمنهم من خطأ صاحب بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ)، ومنهم من خطأ الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، وصاحبه، وآخرون خطأوا الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) وقاموسه، وهذا يدلُّ على أن منهج التخطيط والتغليب شائع بين المعجميين منذ كتابة أول معجم منظّم وهو العين للخليل إلى معجماتنا الحديثة، وهذا يرسم لنا صورةً لجزء من النقد المعجمي الموروث؛ كونه وسيلةً مهمّةً وخطيرةً في الترويج للمعجم الجديد وإضعاف أهميّة المعجم السابق للناقد والصانع، وسنبيّن في الفقرة المقبلة النقد الذي شنّه الأزهرى في كتابه التهذيب على الخارزنجي صاحب تكملة العين.

النَّاقِدُ وَالْمُنْقُوذُ

الخارزنجي\* هو أبو حامد أحمد بن محمد البُشتي، "إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة، فاق فضلاء عصره، ولمّا حجَّ بعد الثلاثين وثلاثمائة؛ شهد له أبو عمر الزاهد صاحب ثعلب ومشايخ العراق بالنُّقْدُ ... ولمّا دخل بغداد؛ تعجّب أهلها من تقدّمه في معرفة اللُّغة، فقيل: هذا الخراساني لم يدخل البادية قطّ وهو من آدب النَّاس! فقال: أنا بين عربين - بشت، وطوس". (السمعيّ، ١٩٦٢، صفحة ٨/٥). ولم يذكر أصحاب التّراجم سنة ولادته، بيد أنهم اتّفقوا على وفاته في رجب سنة (ت ٣٤٨هـ). (الحمويّ، ١٩٩٣، صفحة ٤٦١/١). سمع الخارزنجي الحديث من أبي عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي (ت ٢٩٠هـ)، وحدث. وسمع منه الحاكم أبو عبد الله الحافظ (ت ٤٠٥هـ). (المنصوريّ، ٢٠١١، صفحة ٣٣٠/١). وله مؤلّفات، منها كتاب التّكملة على العين وهو أهمها وما اشتهر به، وكتاب التّفصّل، وكتاب شرح أبيات أدب الكاتب. (الصفديّ، ٢٠٠٠، صفحة ٧/٨).

أمّا الأزهرّي (خلكان، ١٩٧١) (الحمويّ، ١٩٩٣) (الأزهرّي، ١٩٩٦) نسبةً إلى جدّه الأزهر؛ فهو أبو منصور محمد بن أحمد الهرويّ، أحد أئمّة اللُّغة والأدب، عُني بالفقه فاشتهر به أولاً، وكذلك بالحديث والتفسير، ثم غلب عليه الاهتمام باللُّغة فتعمّق فيها. وُلد في هِراة بخراسان، ونشأ وتلقّى علومه الأولى فيها، وممّن أخذ عنهم في هِراة: أبو الفضل المُنذري (ت ٣٢٩هـ)، وأبو محمد المزنيّ (ت ٣٦١هـ). قدِمَ بغدادَ فأخذ عن نبطويه (ت ٣٢٣هـ). ورأى في بغداد الزجّاج (ت ٣١١هـ)، وأبا بكر بن القاسم الأنباريّ (ت ٣٢١هـ) في داره ببغداد غير مرّة ولكنّه لم يرو عنه. حجّ سنة ٣١١هـ، فلمّا رجع وقع في أسر القرامطة، وكان القوم الذي وقع في سهمهم عرباً من أهل البادية من قبيلة هوازن يتكلّمون على السجّية بطباعهم البدويّة، ولا يكاد يقع في كلامهم لحنٌ أو خطأ لغويّ، فبقي في إسارهم مدّةً طويلةً، أفادته اطلاّعاً واسعاً على اللُّغة وألفاظها وأثبت أكثرها في كتابه تهذيب اللُّغة، ثم دخل بغداد وعزّز تحصيله العلميّ، ثم عاد إلى هِراة حتى تُوفي. ترك الأزهرّي مصنّفات كثيرة في اللُّغة والغريب والقراءات بلغت ثمانية عشر كتاباً، منها: كتاب (علل القراءات) و(تفسير أسماء الله عزّ وجلّ) و(معاني شواهد غريب الحديث) و(الرد على الليث)، وأشهرها (تهذيب اللُّغة) وهو معجم قصد الأزهرّي بتسميته هذه نفي ما أدخل على لغة العرب من الألفاظ المصحّفة غير الفصيحة وتهذيبها، وحرص على أن يودعه ما صحّ له سماعاً من لغة العرب أو ما روي عن ثقةٍ أو ما وقع في تضاعيف كتاب يثق بصاحبه ورتبه على وفق مخارج الحروف على نهج الخليل بن أحمد في معجم العين، ومع أخذه بمنهج الخليل، فإنّه خالفه في أمورٍ منها التفريق بين المعتلّ والمهموز. جمع الأزهرّي في التهذيب كثيراً من النصوص اللغويّة ونسبها إلى أصحابها وصحّحها، وحمل فيه على الليث بن المظفر، واتّهمه بأنّه نحل الخليل بن أحمد كتاب العين، وأنّه أدخل فيه أشياء ليست للخليل؛ لأنّ الخليل تُوفي قبل إتمامه كتاب العين. كذلك نقدَ كتاب جمهرة ابن دريد واتّهمه بتوليد الألفاظ التي ليس لها أصولٌ في اللُّغة، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم. كذلك شنّ على الخارزنجي نقداً لاذعاً وعنيفاً، سنّبنيّه بشيء من التفصيل.

## رُدُودُ الْأَزْهَرِيِّ عَلَى الْخَارَزَجِيِّ

حين كتب الخليل معجم العين عمل بآلية التقليل؛ وهي آلية توليدية تظهر بها قدرة اللغة وطاقتها بما يمكن تأليفه من المداخل ومشتقاتها. (مرداوي، ٢٠١٠، صفحة ٢٧٣). فحصر التراكيب اللغوية حصراً شبه تام، فلم يخرج من ذلك إلا بعض ما هو خاص بالتبويب له، أو احتسابه كالتراكيب القائمة على تكرار حرف واحد، وبعض ما يمكن أن يُسمّى لفيف الصحيح، ومعتلّ الثنائي. (جبل، د.ت)، صفحة ١٥). وقد حمل معجمه (المهمل)، ويعني به: عدم جريان الكلمة على لسان العربي، أي لم يستعملها لسان العرب (جبل، د.ت)، صفحة ١٧)، أو هو "تجمع صوتي يتألف من بعض الأحرف الهجائية التي لم تستعمل في الأصل اللغوي .. أو تجتمع من الحروف الهجائية ليس لها مقابل في الاستعمال (الواقع اللغوي) تدل عليه". (العيساوي، ٢٠١٢، صفحة ٥٨). ويبدو لنا أنّ هذا الإهمال سببه سعة العربية، وفقدان الاستقراء المنظم والتام لما تكلم به العرب. وأدى المهمل إلى ظهور تفاوت بالمُعجمات العربية في عدد المواد التي تضمها؛ بسبب استعمال المهمل من معجمات، وإهمالها من أخرى، مثلما استعمل الأزهري - مثلاً - بعض الألفاظ التي أهملها الخليل.

ويتبادر إلى أذهاننا سؤال: هل حصر الخليل كلّ الكلام العربي المستعمل؟ قد يكون الجواب بنعم إذا فهم ذلك من مقمّة كتابه بقوله: "هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري رحمه الله عليه. من حروف: أ، ب، ت، ث، مع ما تكملت به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم. فلا يخرج منها عنه شيء. أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها، فلا يشدّ عنه شيء من ذلك". (الفراهيدي، ١٩٨٨، صفحة ٤٧/١)؛ إذ يمكن أن نفهم من هذا النصّ أنّه جمع كلّ الكلام بنظامه التقليل، بيد أنّ الخارزنجي فهم أنّ الخليل قد أخلف بوعده؛ إذ يقول: "إنّ الخليل لم يف بما شرط؛ لأنّه أهمل من كلام العرب ما وجد في لغاتهم مستعملاً". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٤٤/١). لكنّ الأزهري يرى أنّ الخارزنجي لم يفهم كلام الخليل، ولم يتبين له مراده، فظهر له أنّ الفراهيدي استعمل كلّ ما نقله عن العرب ولم يشدّ شيئاً من كلامهم، مثلما ادّعى الخليل، لكنّه أراد معرفة جميع ما يتفرّع منها، ولم يرد أنّه حصّل جميع ما لفظوا به. وتبع هذا الرأى المخزومي، الذي رأى أنّ الفراهيدي لم يرد من التقليل تحصيل كلّ الوجوه المستعملة، بل حصر هذه الوجوه ولم يستطع الوصول إلى كلّ ما استعمل منها، فوضع يده على المستعمل ممّا وصل إليه، وأهل الباقي؛ إذ إنّّه أراد التخطيط لكتاب يستوعب جميع المستعمل من كلام العرب، ولا يشدّ منه شيء". (المخزومي، ١٩٨٦، صفحة ٦٥). ويردّ محمّد حسن آل ياسين على هذا الرأى، فيقول: "لو كان الخليل في عمله العظيم قد قصد التخطيط فقط - كما ذكر المدافعون عنه - لاكتفى بذكر المستعمل والمهمل من كلّ حرف بدون سرد المفردات والتفاصيل. أمّا وقد سرد الألفاظ وبوبها؛ فإنّ من حقّ العالم اللغوي المتتبع إذا وجد في الاستعمال العربي ما لم يرد في معجم الخليل أن يستدرك ذلك عليه، ولهذا قال القدماء: كم ترك الأول للآخر".

(عبّاد، ١٩٩٤، صفحة ٣١/١). وبحسب ما تقدّم؛ عدّ بعضهم إهمال الخليل للأبنية المستعملة هنةً من تُؤخذ عليه (عطّار، ١٩٦٧، صفحة ٧٦)، وذهب آخرون إلى أنّ هذا الإهمال سببه عدم قدرة الخليل في الوصول إلى جميع المُستعمل، واجتهاد نظام التّقليب غايته الإحصاء، فلا تثریب ولا هنةً عليه. (المخزومي، ١٩٨٦، صفحة ٦٣).

أدّى الكلام المهمل إلى بروز حركةٍ معجميّةٍ كبيرةٍ ضمن النقد المعجمي، غايتها استيعاب كلّ الكلام العربيّ الصّحيح المُستعمل، فبعض هذه المصنّفات قامت على غرض الاستكمال، فضلاً عن أداء هذه المهمّة في الوقت نفسه من المعجمات اللاحقة. ومن المصنّفات التي استعملت ما أهمله الخليل: كتاب (فانت العين) للخليل نفسه، وقد ردّ هذا حسين نصّار معلّلاً ذلك بأنّ الخليل لم يُكمل العين، ولم يطل به العمر لاستدراك ما فاتت العين. ومنها كتاب (الاستدراك على العين) للسّدوسيّ (ت ١٩٥هـ)، ولنصر بن علي الجهضميّ، وهو معاصر للسّدوسيّ، ويردّ نصّار هذين الكتابين، ويرى أنّهما ربّما يكونان تعليقات مروية لا كتّاباً مدوّنة. وممّن استدرک أيضاً أبو تراب تلميذ شمر بن حمدويه المتوفّى في سنة (٢٥٥هـ). ومن ذلك كتاب (فانت العين) لأبي عمر الزّاهد (ت ٣٤٥هـ). وكتاب (التّكملة على العين) للخارزنجي. وكتاب (الحصائل) لأبي الأزهر البخاريّ من علماء القرن الرّابع الهجريّ. وكتاب (الاستدراك لما أغفله الخليل) لمحمّد بن جعفر الهمذانيّ (ت ٣٧١هـ). وكتاب (المستدرک من الرّيادة في كتاب البارع لأبي علي البغداديّ على كتاب العين للخليل بن أحمد) لأبي بكر الرّبيديّ (ت ٣٧٩هـ). (نصّار، ١٩٨٨، الصفحات ٢٣٣/١-٢٣٦).

وما يهّمنا في هذا الموضوع (تكملة العين) لأبي حامد الخارزنجيّ الذي تعرّض لنقدٍ لاذعٍ من الأزهريّ (الأزهريّ، ٢٠٠١، الصفحات ٢٥/١-٣٤) دفعنا إلى الوقوف عليه وعلى الردود التي ظهرت للدفاع عن الخارزنجي، وسنبيّن ذلك في فقرات متفرّقة تحمل كلّ واحدةٍ منها قضيّةً أثارها الأزهريّ في نقده ذلك:

#### ١- مقدّمة لنقد الخارزنجيّ:

تحدّث الأزهريّ عن التّقات من اللّغويّين، وسماههم طبقةً طبقةً، ليمهّد بذلك إلى نقد أقوام "اتّسموا بسمّة المعرفة وعلم اللّغة، وألّفوا كتّاباً أودعوها الصّحيح والسّقيم، وحشّوها ب (المزال المُفسّد)، والمصّحف المُغيّر، الذي لا يتميّز ما يصحّ منه إلّا عند النّقاب المبرّز، والعالم الفطن، لنحدّر الأعمار اعتماداً ما دونوا، والاستنامة إلى ما ألّفوا" (الأزهريّ، ٢٠٠١، صفحة ٢٨/١)، وهذا مماثلٌ لغايته الرّئيسة التي أثبتّها في معجمه حين قال: "وألفيت طلاب هذا الشّأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحّفة المدخولة ما عرفته، ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته. وكان من النّصيحة التي التزمناها توجّياً للمثوبة من الله عليّها، أن أنصح عن لغة العرّب ولسانها العربيّ الذي نزل به الكتاب، وجاءت السنن والآثار، وأن أهذبها بجهدٍ غايّة التّهذيب، وأدلّ على

التَّصْحِيفِ الْوَاقِعِ فِي كُتُبِ الْمُتَحَادِقِينَ، وَالْمُعَوَّرِ مِنَ التَّفْسِيرِ الْمَزَالِ عَنِ وَجْهِهِ، لِئَلَّا يَغْتَرَّ بِهِ مَنْ يَجْهَلُهُ، وَلَا يَعْتَمِدَهُ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٢٦/١).

ثُمَّ عَدَّدَ مِنْ يَرَاهُمْ قَدْ عَمَلُوا عَلَى تَوْلِيدِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أُصُولٌ، فَذَكَرَ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظَفَّرِ، ثُمَّ ابْنُ دَرِيدٍ صَاحِبَ الْجُمُورَةِ، وَقَدْ تَطَرَّقْنَا إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي الصَّفَحَاتِ السَّابِقَةِ. ثُمَّ أَعْقَبَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْخَارِزْنَجِيِّ حِينَ قَدَّمَ لَهُ وَلِعَالَمِ آخِرٍ مَقْدَمَةَ مَشْحُونَةٍ، بِقَوْلِهِ: "وَمِمَّنْ أَلَّفَ وَجَمَعَ مِنَ الْخَرَّاسَانِيِّينَ فِي عَصْرِنَا هَذَا، فَصَحَّفَ وَغَيَّرَ وَأَزَالَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ وَجْهِهَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا يُسَمَّى أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبُشْتِي، وَيَعْرِفُ بِالْخَارِزْنَجِيِّ. وَالْآخَرُ يَكْنَى أَبُو الْأَزْهَرِ الْبَخَارِيُّ". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٢٨/١).

## ٢- تَفْصِيلٌ حَوْلَ تَكْمَلَةِ الْعَيْنِ:

بَدَأَ الْأَزْهَرِيُّ بِبَيَانِ كِتَابِ تَكْمَلَةِ الْعَيْنِ الَّذِي كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا، فَقَدْ ادَّعَى الْخَارِزْنَجِيُّ أَنَّهُ أَكْمَلَ كِتَابَ الْعَيْنِ. فَبَدَأَ الْأَزْهَرِيُّ بِبَيَانِ مَصَادِرِ تَكْمَلَةِ الْخَارِزْنَجِيِّ، فَعَدَّدَ مِنْهَا الْكَثِيرَ، الَّتِي رَأَاهَا مُتَبَتِّةً فِي صَدْرِ الْكِتَابِ، وَهِيَ كَمَا فِي الْجَدُولِ الْآتِي:

ت	اسم المؤلف	كتبه التي اعتمدها الخارزنجي في التكملة
١	الأصمعي (ت ٢١٦هـ)	الأجناس، الصفات، اشتقاق الأسماء، السقي والأوراد، الأمثال، ما اختلف لفظه واتفق معناه.
٢	أبو خيرة (كان حياً قبل ١٥٣هـ)	الصفات.
٣	النضر ابن شمائل (ت ٢٠٣هـ)	معاني الشعر، غريب الحديث، الصفات.
٤	أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ)	النوادر، الخيل، الديباج.
٥	أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)	النوادر.
٦	الفراء (ت ٢٠٧هـ)	النوادر.
٧	أبو عبيد (ت ٢٤٤هـ)	المصنف، الأمثال، غريب الحديث.
٨	ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)	الألغاز، الفروق، إصلاح المنطق، المعاني، النوادر.
٩	أبو زيد (ت ٢٢٥هـ)	النوادر بزيادات أبي مالك.
١٠	قطرب (ت ٢٠٦هـ)	الفروق، الأزمنة، اشتقاق الأسماء.
١١	ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)	النوادر.
١٢	الأخفش (ت ٢١٥هـ)	النوادر.
١٣	الليثاني (ت ٢٢٠هـ)	النوادر.
١٤	أحمد بن محمد اليزيدي (ت )	النوادر.

	(٢٦٠هـ)	
١٥	عزیز بن الفضل الہذلي	لغات هذيل.
١٦	أبو حاتم السجستاني (ت ٥٢٤٨)	كل كتبه.
١٧	أبو تراب (القرن الرابع)	الاعتقاب.
١٨	أبو الوازع محمد بن عبد الخالق (القرن الثالث)	نوادير الأعراب.

اعتمد الخارزنجي - بحسب رواية الأزهرى - على ثمانية عشر عالمًا لغويًا، وهي أسماء لها أثرها الكبير في تراث العربية، وكان مجموع الكتب التي صرح بها أربعة وثلاثين كتابًا، فضلًا عن كتب أبي حاتم السجستاني التي لم يُصرح بعددها، وهذه كلها اعتمد عليها في تكملة، فهو يقول بعد ذكرها: "استخرجت ما وضعته في كتابي من هذه الكتب". (الأزهرى، ٢٠٠١، صفحة ٢٩/١).

### ٣- السماع والنقل في كتاب التكملة:

ينقل البُشتي ما في كتابه عن طريق الصحف، ولم يسمع سماعًا؛ فيقول: "ولعلَّ بعض النَّاسِ يبتغي العنتَ بتهجينه والقدح فيه، لأنِّي أسندتُ ما فيه إلى هؤلاء العلماء من غير سماع ... وإنما إخباري عنهم إخبارٌ من صحفهم، ولا يُزري ذلك على من عرف الغث من السمين، وميَّز بين الصحيح والسقيم. وقد فعل مثل ذلك أبو تراب صاحب كتاب (الاعتقاب)، فإنه روى عن الخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة ... وكذلك القتيبي، روى عن سيويه، والأصمعي، وأبي عمرو؛ وهو لم يرَ منهم أحدًا". (الأزهرى، ٢٠٠١، صفحة ٢٨/١). فهو يحتجُّ بأنَّ الأخذ من الصحف ليس عيبًا على الأخذ ما دام يلمُّ بالتفريق بين الصحيح والسقيم، وقد جعل نقل أبي تراب والقتيبي دليلًا على عمله، ومُعصَّدًا لرأيه. لكنَّ الأزهرى عدَّ قوله هذا حُجَّةً على عدم صحَّة ما نقله في كتابه، فقال: "قد اعترف البُشتي بأنَّه لا سماع له في شيءٍ من هذه الكتب، وأنَّه نقلَ ما نقلَ إلى كتابه من صحفهم، واعتلَّ بأنَّه لا يُزري ذلك بمن عرف الغث من السمين. وليس كما قال؛ لأنَّه اعترف بأنَّه صُحفي، والصُحفي إذا كان رأس ماله صحفًا قرأها؛ فإنَّه يصحُّ فيكثُر، وذلك أنَّه يُخبر عن كتبٍ لم يسمعها، ودفاتر لا يدري أصحح ما كتب فيها أم لا. وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصُحف التي لم تُضبط بالنقط الصحيح، ولم يتولَّ تصحيحها أهل المعرفة؛ لسقيمة لا يعتمدها إلا جاهل". (الأزهرى، ٢٠٠١، صفحة ٢٩/١). ثمَّ يفند الأزهرى دليل الخارزنجي في أنَّ أبا تراب والقتيبي نقلوا ولم يسمعوا، فيقول: "أما قوله: إنَّ غيره من المصنِّفين رَووا في كتبهم عمَّن لم يسمعوا منه مثل أبي تراب والقتيبي، فليس رواية هذين الرجلين عمَّن لم يرياه حجةً له، لأنَّهما وإن كانا لم يسمعا من كل من روى عنه فقد سمعا من جماعة الثقات المأمونين. فأما أبو تراب فإنه شاهد أبا سعيد الصريير

سنين كثيرة، وسمع منه كتباً جمّة. ثمّ رحل إلى هراة فسمع من شمرٍ بعض كتبه. هذا سوى ما سمع من الأعزّاب الفصحاء لفظاً، وحفظه من أفواههم خطاباً. فإذا ذكر رجلاً لم يره ولم يسمع منه سومح فيه وقيل: لعلّه حفظ ما رأى له في الكتب من جهة سماع ثبت له، فصار قول من لم يره تأييداً لما كان سمعه من غيره، كما يفعل علماء المحدثين؛ فإنّهم إذا صحّ لهم في الباب حديث رواه لهم الثقات عن الثقات أثبتوه واعتمدوا عليه، ثمّ ألحقوا به ما يؤيده من الأخبار التي أخذوها إجازة. وأمّا القتيبيّ فإنّه رجل سمع من أبي حاتم السجزيّ كتبه، ومن الرياشيّ سمع فوائده جمّة، وكانا من المعرفة وال إتقان بحيث تثنى بهما الخناصر؛ وسمع من أبي سعيد الضّرير، وسمع كتب أبي عبيد، وسمع من ابن أخي الأصمعيّ، وهما من الشهرة وذهاب الصيت والتأليف الحسن، بحيث يُعفى لهما عن خطيئة غلط، ونبذ زلة تقع في كتبهما، ولا يلحق بهما رجل من أصحاب الزوايا لا يعرف إلا بقرّيته، ولا يوثق بصدقه ومعرفته ونقله الغريب الوحشي من نسخة إلى نسخة. ولعلّ النسخ التي نقل عنهما ما نسخ كانت سقيمة". (الأزهريّ، ٢٠٠١، الصفحات ٢٨/١-٢٩).

### ٣- دعوى التمييز بين الصحيح والسقيم عند الخارزنجي:

يفند الأزهريّ دعوى الخارزنجي في أنّه يميّز بين الصحيح والسقيم، فيقول: "والذي ادّعه البشتي من تمييزه بين الصحيح والسقيم، ومعرفته الغث من السمين، دعوى. وبعض ما قرأت من أول كتابه دلّ على ضدّ دعواه. وأنا ذاكر لك حروفاً صحّفاً، وحروفاً أخطأ في تفسيرها، من أوراق يسيرة كنت تصفحتها من كتابه؛ لأثبت عندك أنّه مبطل في دعواه، متشعب بما لا يفهم به". (الأزهريّ، ٢٠٠١، صفحة ٣٠/١). ثمّ يذكر عدداً من المسائل يرى أنّ الخارزنجي وقع فيها وصحّفاً وغيرها، وهما اثنتا عشرة مسألة في التصحيف، ومنها قوله: "وذكر في (باب العين واللام): أبو عبيد عن الأصمعيّ: أعلت الإبل في عالة، إذا أصدرتها ولم تُروها. قلت: وهذا تصحيفٌ مُنكر، والصواب أعلت الإبل بالعين، وهي إبلٌ غالة. أخبرني المنذريّ عن أبي الهيثم عن نصير الرّزيّ قال: صدرت الإبل غالة وغوّال، وقد أعلتها، من الغلة والغليل، وهو حرارة العطش. وأما أعلت الإبل وعلتها فهما ضدّ أعلتها، لأن معنى أعلتها وعلتها أن يسقيها الشربة الثانية ثمّ يُصدرها رواءً، وإذا علّت الإبل فقد رويت. ومنه قولهم: عرض عليّ سؤم عالة. وقد فسر في موضعه. وروى البشتي في (باب العين والنون) قال الخليل: العنة: الحظيرة، وجمعها العنن ... ورطب يرفّع فوق العنن

قال البشتي: العنن هاهنا: جبال تُشدُّ ويلقى عليها لحمٌ القديد. قلت: والصواب في العنة والعنن ما قاله الخليل إن كان قاله. وقد رأيت حطرات الإبل في البادية تسوى من العرفج والرّمث في مهبّ الشمال، كالجدار المرفوع قدر قامة، لتناخ الإبل فيها، وهي تقيها برد الشمال ورأيتهم يسمنونها عنناً لاعتنائها مُعترضة في مهبّ الشمال. وإذا يبست هذه الحطرات فنحروا جزوراً شرّروا لحمها المقدّد فوقها فيجفّ عليها. ولست أدري عمّن أخذ ما قاله في

العُتَّةُ أَنَّهُ الْحَبْلُ الْمَمْدُودُ. وَمَدَّ الْحَبْلَ مِنْ فِعْلِ الْحَاضِرَةِ. وَلَعَلَّ قَائِلَهُ رَأَى فُقَرَاءَ الْحَرَمِ يَمْدُونَ الْحَبَالَ بِمَنْى فَيَلْقُونَ عَلَيْهَا لُحُومَ الْهَدْيِ وَالْأَصَاحِي الَّتِي يُعْطَوْنَهَا، ففَسَّرَ قَوْلَ الْأَعْسَى بِمَا رَأَى. وَلَوْ شَهِدَ الْعَرَبُ فِي بَادِيَتِهَا لَعَلِمَ أَنَّ الْعُتَّةَ هِيَ الْحِطَارُ مِنَ الشَّجَرِ.

وَأُنشِدُ أَحْمَدَ الْبُشْتِي:

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْهُمْ عَيْنٍ

عَنِ الطَّعَانِ وَعَنِ التَّجْفِينِ

قَالَ الْبُشْتِي فِي قَوْلِهِ: (وَعَنِ التَّجْفِينِ) هُوَ مِنَ الْجَفَانِ، أَيْ لَا يُطْعَمُ فِيهَا. قُلْتُ: وَالتَّجْفِينُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْجَفَانِ وَالْإِطْعَامُ فِيهَا خَطَأٌ، وَالتَّجْفِينُ هَاهُنَا: كَثْرَةُ الْجِمَاعِ. رَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ. وَقَالَ أَعْرَابِي: (أَضْوَانِي دَوَامُ التَّجْفِينِ)، أَيْ أَنْحَفَنِي وَهَزَلَنِي الدَّوَامُ عَلَى الْجِمَاعِ. وَيَكُونُ التَّجْفِينُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ نَحْرَ النَّاقَةِ وَطَبْخَ لَحْمِهَا وَإِطْعَامَهُ فِي الْجَفَانِ. وَيُقَالُ: جَفَنَ فُلَانٌ نَاقَةً، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ". (الأزهري، ٢٠٠١، ٢٨/١-٢٩). فهذه مسائل اتَّخَذَهَا الْأَزْهَرِيُّ دَلِيلًا عَلَى تَصْحِيفِ الْخَارَزَنْجِيِّ بَعْدَ ادِّعَائِهِ مَعْرِفَةَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي قَضِيَّةِ النُّقْلِ.

#### ٤ - الطَّنُّ بِعِلْمِيَّةِ الْخَارَزَنْجِيِّ:

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي أَثْنَاءِ رَدِّهِ مِنْ عِلْمِيَّةِ الْخَارَزَنْجِيِّ، وَمِنْ أَقْوَالِهِ: "هَذَا تَصْحِيفٌ قَبِيحٌ. وَإِذَا كَانَ الْمُصَنِّفُ لَا يُمَيِّزُ الْعَيْنَ وَالغَيْنَ اسْتِحَالَ ادِّعَاؤُهُ التَّمْيِيزَ بَيْنَ السَّقِيمِ وَالصَّحِيحِ". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٢/١). وَقَالَ أَيْضًا: "هَذَا تَصْحِيفٌ دَالٌّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهُ أَخَذَ عَرَبِيَّتَهُ مِنْ كِتَابِ سَقِيمَةٍ، وَنَسَخَ غَيْرَ مَضْبُوطَةٍ وَلَا صَحِيحَةٍ، وَأَنَّهُ كَاذِبٌ فِي دَعْوَاهِ الْحَفْظِ وَالتَّمْيِيزِ". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٢/١). وَقَالَ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى: "وَظَنَّ الْبُشْتِيُّ بَدْسَهُ وَقَلَّةَ مَعْرِفَتِهِ أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْقَنْزَعَةِ...". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٣/١). وَقَالَ: "وَهَذَا تَصْحِيفٌ قَبِيحٌ دَالٌّ عَلَى قَلَّةِ مَبَالَاةِ الْمُؤَلِّفِ إِذَا صَحَّفَ". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٣/١). وَقَالَ: "وَهَذَا أَيْضًا تَصْحِيفٌ فَاضِحٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَائِلَهُ غَيْرَ مُمَيِّزٍ وَلَا حَافِظٍ كَمَا زَعَمَ". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٣/١). ثُمَّ يَنْهِي الْأَزْهَرِيُّ نَقْدَهُ لِلْخَارَزَنْجِيِّ بِقَوْلِهِ: "وَقَدْ ذَكَرْتُ لَكَ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الَّتِي أَخْطَأَ فِيهَا، وَالتَّقَطُّطُهَا مِنْ أَوْرَاقٍ قَلِيلَةٍ، لِتَسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَفِ بِدَعْوَاهِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ ادَّعَى مَعْرِفَةً وَحَفْظًا يُمَيِّزُ بِهَا الْغَنَّةَ مِنَ السَّمِينِ، وَالصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، بَعْدَ اعْتِرَافِهِ أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ كِتَابَهُ مِنْ صُحُفٍ قَرَأَهَا، فَقَدْ أَقْرَأَ أَنَّهُ صَحْفِيٌّ لَا رَوَايَةَ لَهُ وَلَا مَشَاهِدَةَ، وَدَلَّ تَصْحِيفَهُ وَخَطْوَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ وَلَا حَفْظَ". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٤/١).

## ٥- تَحْذِيرُ الْأَزْهَرِيِّ طُلَّابِ الْعِلْمِ مِنَ الْخَارَزَنْجِيِّ:

أنهى الأزهرِيُّ حديثه عن الخارزنجيِّ بدعوةٍ إلى طُلَّابِ العلمِ في التحذيرِ من الخارزنجيِّ، يقول فيها: "قالواجب على طلبة هذا العلم ألا يغتروا بما أودع كتابه، فإنَّ فيه مناكيرِ جمَّة، لو استقصيتُ تهذيبها اجتمعت منها دفاتر كثيرة. والله يعيذنا من أن نقول ما لا نعلمه، أو ندَّعي ما لا نحسنه، أو نتكثَّر بما لم نؤتِه. وفَّقنا الله للصَّواب، وأداء النَّصح فيما قصدناه، ولا حرمانا ما أمَّناه من الثَّواب".

## الرَّدُ عَلَى الْأَزْهَرِيِّ

هناك ثلاثة ردود على الأزهرِيِّ بخصوص نقده للخارزنجيِّ، أولها لحسين نصَّار في كتابه المعجم العربي، وثانيها لمحمَّد حسين آل ياسين في تقديمه لكتاب المحيط، وثالثها للباحث.

## أولاً: رَدُّ حُسَيْنِ نَصَّار

على الرَّغم من هذا النَّقد العنيف واللاذع؛ يحترس حسين نصَّار من تصديق الأزهرِيِّ تماماً، والاعتماد عليه كلِّ الاعتماد؛ فيقول: "ولكنَّا برغم هذا النقد العنيف، نحترس من تصديقه تمام التصديق، والاعتماد عليه كلِّ الاعتماد؛ لأنَّ غير الأزهرِيِّ من العلماء مدحوا هذا الكتاب وأعجبوا به، قال القفطيُّ: "إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة، ولمَّا حجَّ بعد الثلاثين والثلاث مئة شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدمة وكتابه المعروف بالتَّكملة البرهان في تقدُّمه وفضله". (القفطيُّ، ١٩٨٢، صفحة ١/١٤٢). وقد وسم القفطيُّ الأزهرِيِّ بالهوى في نقد معاصريه. (نصَّار، ١٩٨٨، صفحة ١/٢٣٥). ونحن نقف عند جملة (الرد العنيف) التي استخدمها نصَّار في وصف كلام الأزهرِيِّ، وهو وصفٌ صادقٌ وحقيقيٌّ لمن يؤمن بقول الحقيقة وعدم التحامل على الآخرين.

## ثانياً: رَدُّ آلِ يَاسِينَ

رَدُّ محمَّد حسن آل ياسين على طعون الأزهرِيِّ بالخارزنجيِّ، مدافعاً عنه بشراسةٍ بعد ما لمسَه من تهجُّمٍ واضحٍ وكبيرٍ عند الأزهرِيِّ، وهذا مفاد رَدِّه:

- يقرّر آل ياسين أنَّ حملة الأزهرِيِّ لا تمتُّ إلى العلمِ بصلَّة؛ إذ يقول: "لم يستطع [الأزهرِي] أن يكون علمياً وموضوعياً في نقده وطعنه بهذا الرجل، فبان سوء القصد والغرض جلياً صارخاً أمام كلِّ قارئ له أدنى مسكة من المعرفة والإطلاع، وتجلَّت ألفاظ التجريح والتحامل حاملةً الدليلَ القاطعَ على عدم سلامة النية في هذا البحث". (عبَّاد، ١٩٩٤، صفحة ١/٢٨).

- يستهجن آل ياسين من دليل الأزهرى في موضوع النقل من غير السماع بطرح أسئلة متعدّدة، فيقول: "وما أدري كيف صار الرجوع لكتب السلف والنقل عنها من غير سماع ومشافهة جريمة لا تُغتفر؟؟ وكيف ساغ لنا أن نعدّ كلّ من ينقل عن الكتب أنه لا يدري أصحّ ما كتب فيها أم لا؟ وإذا كان العالم المتعمّق غير قادرٍ على التمييز بين الصحيح وغيره فيما يقرؤه ويقف عليه فمن هو القادر إذن؟ ولماذا هذا التفريق بين من أخذ من الكتب فأخطأ في بعض الحروف كالخارزنجي ومن سمع من الأعلام فأخطأ أيضاً كأبي تراب والقتيبي، فنتهجم على الأول بكلّ قسوة ونعفو عن الثاني بكلّ رحابة صدر؟!". (عبّاد، ١٩٩٤، صفحة ٢٩/١). حكم الأزهرى على صحّة السماع، وأنه الطّريق الوحيد للعلم الصّحيح عنده، وردّ الشيخ هذه المسألة بقوله: "ونحن نعلم أنّ السّماع ليس ملازمًا للصّحة دائماً، وهذا أبو عبيدة، والأصمعي، وأبو زيد، وأبو عمرو، وسيبويه، وأبو الخطاب، وسعيد بن مسعدة الأخفش، وأحمد بن حاتم، وابن الأعرابي، والكسائي، والفراء، واللحياني، وابن السكّيت، وثعلب، والمبرد، وكثيرون غيرهم قد صحّفوا وحرفوا، ووقع بعضهم في أفحش الأغلط مع كلّ التزامهم بالقراءة والسّماع والدقّة. وإذن، فما يقوله الأزهرى في حملته على الخارزنجي وما أثبتته من حروف صحّفها وأخرى أخطأ فيها - وهي لا تتجاوز تصحيقات الآخرين وأخطاءهم - إنّما هو أمرٌ له دوافعه الخاصّة ومثيراته التي لا تمتّ إلى هذه المعاذير المزعومة بصلة". (عبّاد، ١٩٩٤، صفحة ٢٨/١). وقد وجدت نصّاً للخارزنجي نقله القفطي (٦٤٦هـ) يرّد فيه على قضية النقل بالسماع فيقول: "ولعلّ بعض النّاس يبتغي العنت بتهجينه والقدح فيه، لأني أسندت ما فيه إلى هؤلاء العلماء من غير سماع ... وإنّما إخباري عنهم إخبار عن صحّفهم، وقد فعل مثل ذلك أبو تراب صاحب كتاب الاعتقاد، فأنه روى عن الخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة". (القفطي، ١٩٨٢، صفحة ١٤٤/١). وهذا النص استدلّ به به الخارزنجي على صحّة عمله قياساً بعمل شيخه أبي تراب اللغوي (من علماء القرن الثالث) في كتاب الاعتقاد.

- يدافع آل ياسين عن الخارزنجي حول اتّهامه من الأزهرى أنّه توهم حينما فهم أنّ الخليل صرّح بكمال معجمه، وهو لا يحتاج إلى تكلمة، فيقول: "إنّها حملة ظالمة ليس لها أيّ مسوّغ مقبول. وليس الخارزنجي هو الوحيد بين اللغويين في التجاسر على مقام الخليل المقدّس، فقد روى حاجي خليفة أسماء عدّة ممّن استدركوا على الخليل أو صحّحوا بعض أخطاء كتابه، كما روى لنا قول ابن جني في كتاب العين بأنّ فيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل فضلاً عن نفسه ... وإذا كان ذنب الخارزنجي عظيماً لأنّه توهم أنّ الخليل قد أهمل من كلام العرب ما وجد في لغاتهم مستعملاً فإنّ الأزهرى قد توهم مثل ذلك حين استدرك على الخليل ما أهمله كالعين مع الهاء والعين مع الخاء في المضاعف والعين مع الكاف في الثلاثي ...". (عبّاد، ١٩٩٤، الصفحات ٣٠/١-٣١).

ويُنهي الشيخ الشَّيخ آل ياسين روده على الأزهرِيّ بقوله: "إنَّ الخارزنجيَّ بتكلمته واستدراكه لم يكن بتلك المثابة التي يصوِّره بها الأزهرِيّ من الغفلة وقلة الفطنة وضعف الفهم، كما أنَّه لم يكن معصوماً من الخطأ والغلط والتصحيح والتحريف، شأنه في ذلك شأن كلِّ علمائنا الماضين الذين نجلُّهم ونكُنُّ لهم كلَّ احترامٍ وتقديرٍ". (الأزهرِيّ، ٢٠٠١، صفحة ٣١/١).

وتظهر لنا من قراءة ردود آل ياسين النتائج الآتية:

\* عدم الإنصاف في التقييم: يرى آل ياسين أنَّ الأزهرِيّ لم يكن منصفاً في تقييمه للخارزنجي، حيث عدَّ بعض العلماء معصومين من الخطأ، بينما حمل على الخارزنجي اتهامات قاسية دون أدلة كافية.

\* الاعتماد على الاستدلالات الضعيفة: يعتمد الأزهرِيّ في نقده بحسب رأي آل ياسين على استدلالاتٍ ضعيفة، مثل الاعتماد على عبارة "علل" لبناء أحكام قاطعة، وعدم الإطلاع على كامل كتاب الخارزنجي.

\* التركيز على الأخطاء الجزئية: يركِّز الأزهرِيّ على أخطاءٍ جزئيةٍ في كتاب الخارزنجي، متجاهلاً إسهاماته الكبيرة في مجال اللغويات العربية.

\* تميَّزت لغة النقد عند الأزهرِيّ بالحدة والتحامل، بعيداً عن لغة العلماء، فضلاً عن تفرقه بين علماء وآخرين على وفق مقياسٍ واحدٍ.

\* عدم صحة جميع اتهامات الأزهرِيّ؛ إذ إنَّ الكثير من اتهاماته للخارزنجي لا أساس لها من الصحة، وتفتقر للاستقراء التام والتحقيق العلمي.

### ثالثاً: ردُّ الباحث

حاولت في هذه الصفحات الردَّ على نقد الأزهرِيّ بقراءةٍ علميةٍ بعيدةٍ عن التعصُّب للآخر، فظهر لي

التالي:

١- عدم اتِّساق الأزهرِيّ في معياره لتقييم العلماء:

يعني الأزهرِيّ في بعض الأحيان علماء مشهورين عن الأخطاء، وفي أحيانٍ أخرى يشنُّ هجوماً حاداً على علماء آخرين، فمثال الأوَّل يقول في أبي سعيد الصَّرير (ت ٣١٩هـ) وأبي عبيد وابن أخي الأصمعي: "وهما من الشهرة وذهاب الصَّيت والتأليف الحسن، بحيث يُعفى لهما عن خطيئة غلطٍ، وتبذُر زلَّة تقع في كتبهما" (الأزهرِيّ، ٢٠٠١،

الصفحات ٢٩/١-٣٠)، ولكنه حينما يأتي إلى الخارزنجي بعد هؤلاء يحمل عليه محمل العدو، ويصفه بأشياء بعيدة عن العلم، فيقول: "ولا يلحق بهما رجل من أصحاب الروايا لا يُعرف إلا بقريته، ولا يوثق بصدقه ومعرفته، ونقله الغريب الوحشي من نسخة إلى نسخة. ولعلّ النسخ التي نقل عنهما ما نسخ كانت سقيمة". (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٠/١). فيصف الخارزنجي بأنه رجل لا يُعرف إلا بقريته، ولا أعرف ما شأن هذا الأمر بالعلم، وهل صار اللقب عاملاً مهمّاً في صحّة قول العالم أو عدم صحّته!؟

٢- اعتماد الأزهري على أدلة غير كافية:

يعتمد الأزهري في نقده للخارزنجي على عددٍ محدودٍ من الأمثلة والأخطاء، ويستعمل ألفاظاً مثل "لعلّ" و"بعض" و"أوراق يسيرة" ممّا يشير إلى عدم التأكد من صحّة ادعاءاته، فضلاً عن بناء حكمه على استقراء ناقصٍ ولا يعتمد على تحليلٍ شاملٍ لكتاب الخارزنجي، فقد قرأ الأزهري اثنتي عشرة مسألة فقط لنقد الخارزنجي، رأى فيها تصحيحاً من الخارزنجي؛ إذ يقول: "وبعض ما قرأت من أوّل كتابه دلّ على ضدّ دعواه... وأنا ذاكرٌ لك حروفاً صحّفاً، وحروفاً أخطأ في تفسيرها، من أوراق يسيرة" (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٠/١)، فإنّ قوله (بعض) و(أوّل كتابه) و(أوراق يسيرة) تدلّ على أنّ الأزهري لم يطّلع على الكتاب التكملة بشكلٍ تامّ، فكيف له أن يعتمد على اثنتي عشرة مسألة من مجموع ما كانت عليه تكملة البشتي التي وصلت إلى (٥٨٧) مادة (السويدي، ٢٠١٢)، ليطلق كلّ تلك الأحكام بناءً على استقراء ناقصٍ!

٣- انتقاد الأزهري لمصادر الخارزنجي:

يتهم الأزهري الخارزنجي بالاعتماد على كتبٍ ونسخٍ سقيمةٍ وغيرٍ مضبوطةٍ، ويتناقض هذا الاتهام مع اعتراف الأزهري بأنّ الخارزنجي اعتمد على أمّات الكتب اللغويّة؛ إذ يقول: "أخذ عربيّته من كتبٍ سقيمةٍ، ونسخٍ غير مضبوطةٍ ولا صحيحةٍ" (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٢/١)، في حين أثبت في مقمّة التهذيب أنّ الخارزنجي اعتمد على أمّات الكتب اللغويّة، وأنّها منبعٌ رئيسٌ للمعجمات العربيّة.

٤- حكم الأزهري اليقيني قبل التحليل:

يحكم الأزهري على كتاب الخارزنجي بأنه مليءٌ بالأخطاء قبل أن يقوم بتحليلٍ شاملٍ له، وهذا النهج غير علميٍّ ولا يعتمد على منهجٍ نقديٍّ سليمٍ؛ إذ يقول: "فإنّ فيه مناكيرٍ جمّةً لو استقصيتُ تهذيبها اجتمعت منها دفاترٌ كثيرةٌ" (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٣٤/١)، فيقطع الأزهري بهذا الحكم السابق للتدقيق والتحكيم في تكملة العين، وكأنّه يقرُّ بسقم الكتاب مقدّمًا، بل يملك يقينًا بالنتيجة، وهذا لا يمتُّ إلى العلم بصلّة، ولا يمكن أن يكون نقدًا علميًّا.

## ٥- تأثير العوامل الشخصية على نقد الأزهري:

نلمس من نصوص الأزهريّ العداء الشخصي والتنافس العلمي، ويؤكد ما ذهبنا إليه قول القفطيّ: "وقد وقع الأزهريّ في هذا الرّجل، وفي تصنيفه بغير حجّة، وإنّما حمّله على ذلك معاصرتة له، ومشاركته في القصد إلى مثل ما صنّفه، وكذلك فعل مع البُشتيّ المعروف بالخارزنجيّ في كتابه الذي سمّاه التّكملة، أشار إلى أنّه كمّل به ما نقصه الخليل، وكان معاصرًا له أيضًا، ومشاركًا في تصنيف ما قصد إلى مثله، ونسأل الله ترك الهوى، والبعد من التّمادي على الأغراض الفاسدة". (القفطيّ، ١٩٨٢، صفحة ٩٩/٤).

إنّ اعتراضات الأزهريّ على الخارزنجيّ لا يمكن قبولها جميعًا، فلم يكن الخارزنجيّ بتلك الصّورة المشوّهة التي رسمها لنا الأزهريّ، من الغفلة، وقلة الفطنة، وضعف الفهم، وهو في الوقت نفسه ليس معصومًا من الخطأ والغلط والتّصحيح والتّحريف، شأنه شأن علمائنا الذين نحترمهم ونكفّر لهم المقام الرفيع، فإنّ مؤاخذات الأزهريّ يمكن أن يقع فيه كبار العلماء، ولنا مثلاً في الخليل الفراهيدي الذي أخذوا عليه الكثير من التّصحيح في العين (نصار، ١٩٨٨، صفحة ٢١٦/١)، فلا يمكن أن يكون العالم معصومًا في عمله كما يريد الأزهريّ، ولو إنّه كان قد نقد الخارزنجيّ وأثبت مؤاخذاته بلغة بعيدة عن العنف والشّدّة والاتّهام لكان ذلك أنفع وأكثر قبولًا.

## الخاتمة:

بقراءة هذه الاعتراضات والردود التي أثبتتها الأزهري بحق الخارزنجي، وردود الآخرين على لغة الأزهري وأدلته في ذلك انبرت لي عدد من النتائج، منها:

- هناك دوافع عامّة وخاصّة في بروز النقد المعجميّ، فالعامّة تتمثّل في أنّ اللغة والدفاع عنها والحفاظ عليها دفعت إلى بروز هذا الاتجاه، أمّا الخاصّة فتمثّلت في وجود ألفاظٍ جديدة، أو بروز تغيير في الألفاظ والمعاني حتّى الآخرين على بيانها والوقوف عليها، وقد يشمل ذلك المؤدّ، والدخيل، والمعرب ومصطلحات العلوم، إلى جانب التطوّر الدلالي للألفاظ.

- يعدّ منهج التخطئة والتغليب جزءًا من النقد المعجميّ، ويأتي في سياق الترويج للمعجم الجديد الذي يصنعه الناقد؛ كون المعجمات أساسها تمحيص السابق لها وتشذيبه.

- تميّزت لغة النقد عند الأزهريّ بالحدّة والتحامل والاعتماد على الاستدلالات الضعيفة والتركيز على الأخطاء الجزئية وعدم الإنصاف في التقييم.
- أظهرت اللغة العنيفة للأزهريّ في نقده للخارزنجيّ تحاملاً كبيراً حتى ذهب معظم من وقف على هذا النقد إلى الظنّ بعدم موضوعيّة الأزهريّ في هذا النقد اللاذع وتحامله الواضح.
- إنّ معظم ما أخذ الأزهريّ به الخارزنجي وقع فيه علماء سابقون للأزهريّ ولاحقون له، لذلك سجّل عددٌ من الإشكالات عليه، منها عدم الاتّساق في معيار تقييم العلماء، واعتماده على أدلّة غير كافية، وإطلاق أحكام يقينية بحقّ المنقود قبل التحليل والتمحيص، فضلاً عن تأثير العوامل الشخصية في نقده.

### المراجع

- أبو الطيّب نايف بن صلاح المنصوريّ. (٢٠١١). *الرّوض النّابسم في تراجم شيوخ الحاكم*. الرّياض: دار العاصمة للنّشر والتّوزيع.
- أبو الفتح عثمان ابن جيّي. (٢٠١٢). *الخصائص*. بيروت: عالم الكتب.
- أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ. (١٩٨٨). *كتاب العين*. بيروت: منشورات مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات.
- أبو منصور الأزهريّ. (٢٠٠١). *تهذيب اللّغة*. بيروت: دار إحياء الثّراث العربيّ.
- أحمد عبد الغفور عطّار. (١٩٦٧). *الصّحاح ومدارس المعجمات العربيّة*. بيروت.
- الأزهريّ. (١٩٩٦). *معاني القراءات*. السعودية.
- الصّاحب ابن عبّاد. (١٩٩٤). *المحيط في اللّغة*. بيروت: عالم الكتب.
- جلال الدّين السّيوطيّ. (١٩٩٨). *المزهر في علوم اللّغة وأنواعها*. بيروت: دار الكتب العلميّة.
- خالد هدنة. (٢٠١٥). *المعجم العربيّ في ضوء النقد اللغوي*. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.

- د. إيناس عبد اللطيف مجيد. (٢٠٢٢). ظاهرتا التصحيف والتحريف في معجم الجمهرة لابن دريد. مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
- د. حسين نصّار. (١٩٨٨). المعجم العربي نشأته وتطوّره. القاهرة: دار مصر للطباعة.
- د. حلمي خليل. (١٩٩٧). مقدّمة لدراسة التّراث المعجميّ العربيّ، . بيروت: دار النّهضة العربيّة.
- د. عبد الكريم مرداوي. (٢٠١٠). مناهج التّأليف المعجميّ عند العرب. عمان: دار الثّقافة.
- د. محمّد حسن آل ياسين. (٢٠١٣). الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث. بغداد: مؤسّسة الرّافد للمطبوعات.
- د. محمّد حسن جبل. ((د.ت)). الاستدراك على المعاجم العربيّة في ضوء متّنين من المُستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس. القاهرة: دار الفكر العربيّ.
- د. مهدي المخزوميّ. (١٩٨٦). عبقرّيّ من البصرة. بيروت: دار الرّائد العربيّ.
- د. موسى الحركاني. (٢٠١٠). العربية أصواتها وحروفها ومفرداتها. مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.
- شمس الدّين ابن خلكان. (١٩٧١). وقيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان . بيروت: دار صادر.
- شهاب الدّين ياقوت الحمويّ. (١٩٩٣). إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأديب). بيروت: دار الغرب الإسلاميّ.
- صلاح الدّين الصّفديّ. (٢٠٠٠). الوافي بالوقيّات. بيروت: دار إحياء التّراث.
- عبد الكريم بن محمّد السمعانيّ. (١٩٦٢). الأنساب. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- علي الشّهستانيّ. (٢٠٠٦). المنهج الاستدراكيّ النّقديّ في اللّغة ودور السّيّد علي خان المدنيّ في تطويره وتمميته. قم المقدّسة: منشورات الاجتهاد.
- علي بن يوسف القفطيّ. (١٩٨٢). إنباه الرّواة على أنباه النّحاة. القاهرة - بيروت: دار الفكر العربيّ ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة.

محمد ابن منظور . (٢٠٠٩). *لسان العرب*. بيروت: دار الكتب العلميّة.

محمد توفيق الدغمان وستار العيساوي . (٢٠١٢). *نظرية المهمل في كتاب العين مفهوم وبيان*،. مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية.

نبأ عبد الأمير الحميداويّ الدكتور حيدر كريم السويديّ . (٢٠١٢). *التكملة على كتاب العين لأبي حامد الخارزنجي*. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.